

Distr.  
LIMITED

A/C.3/51/L.65  
22 November 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون  
اللجنة الثالثة  
البند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك  
النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان  
والحريات الأساسية

أفغانستان، جمهورية إيران الإسلامية، الجماهيرية العربية  
الليبية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، كوبا:  
مشروع قرار

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعيد تأكيد المبادئ والأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية  
الذي أعلنته الجمعية العامة بقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، ولا سيما المادة  
٣٢ فيه التي تعلن أنه ليس لأي دولة أن تستخدم أو تشجع استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية، أو من  
أي نوع آخر للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية،

وإذ تحيط علماً بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٥/١٩٩٥<sup>(١)</sup>،

وإذ تسلّم بالطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها، وإذ تعيد  
في هذا الصدد، تأكيد الحق في التنمية بوصفه جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان كافة،

(١) E/CN.4/1996/45 و Add.1.

## \*9633510\*

وإذ تشير إلى أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان دعا الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير قسرية من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتشير عقبات في وجه العلاقات التجارية بين الدول وتعرقل الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.

وإذ تضع في اعتبارها جميع الإشارات المتعلقة بهذه المسألة التي ترد في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمعتمد في المؤتمر في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥<sup>(٢)</sup>، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥<sup>(٣)</sup>، وإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦<sup>(٤)</sup>.

وإذ يساورها شديد القلق من استمرار اتخاذ وتنفيذ تدابير قسرية من جانب واحد بكل ما تنطوي عليه من آثار سلبية تتخطى الحدود الوطنية وتطول، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والشعوب والأفراد المستهدفين الموجودين تحت الولاية القضائية لدول أخرى، بالرغم من التوصيات التي اعتمدها حول هذه المسألة الجمعية العامة والمؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً، وبالرغم من تعارض تلك التدابير مع القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة.

١ - تحث جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أو تنفيذ أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما التدابير ذات الطابع القسري بكل ما لها من آثار تتخطى الحدود مما يخلق عقبات في وجه العلاقات التجارية بين الدول، ويعرقل من ثم الأعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup> وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما حق الأفراد والشعوب في التنمية؛

٢ - ترفض تطبيق التدابير القسرية التي تتخطى الحدود الوطنية كأدوات للضغط السياسي أو الاقتصادي على أي بلد، ولا سيما ضد البلدان النامية بسبب آثارها السلبية على أعمال كافة حقوق الإنسان لشرائح عريضة من سكان هذه البلدان بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون؛

(٢) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث، الجزء ثانياً، الفقرة ٣١.

(٣) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) A/CONF.177/20، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) A/CONF.165/14، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٦) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

٣ - تدعو الدول الأعضاء التي تباشر هذه التدابير الى الاستمسك بالتزاماتها ومسؤولياتها الناشئة عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي تعتبر أطرافا فيها، وأن تتخلى عن هذه التدابير في أقرب وقت ممكن؛

٤ - تؤكد من جديد، في هذا السياق، حق كافة الشعوب في تقرير المصير، الذي تقرر بموجبه وضعها السياسي بحرية، وتسعى الى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بملء إرادتها؛

٥ - تحث لجنة حقوق الإنسان على أن تضع في اعتبارها الكامل، في سياق مهمتها المتعلقة بتنفيذ الحق في التنمية، الآثار السلبية التي تترتب على التدابير القسرية، بما في ذلك سن القوانين الوطنية وتطبيقها المتخطي للحدود الوطنية؛

٦ - ترجو من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في سياق اضطلاعهم بمهامهم المتعلقة بتعزيز وإعمال وحماية الحق في التنمية أن يولي الاهتمام العاجل لهذا القرار في تقريره السنوي الى الجمعية العامة؛

٧ - تطلب من الدول الأعضاء إفادة الأمين العام عن الانعكاسات والآثار السلبية التي تسببها هذه التدابير لسكانها، فيما يتصل بالجوانب المختلفة المشار إليها في هذا القرار؛

٨ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٩ - تقرر بحث هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في دورتها الثانية والخمسين في إطار البند الفرعي المعنون "مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية".

— — — — —